

لكن بالمقابل في ظل القانون رقم 06-01 و حسب نفس الوقائع فإن النموذج القانوني الذي ينطبق على الموظف هو جنحة إساءة استغلال الوظيفة طبقا للمادة 33 منه وليس جنحة الرشوة طبقا للمادة 25-2 من نفس القانون كونه غير مخلص في ذلك العمل، أما صاحب الحاجة فينطبق عليه نفس الوصف أي جريمة الرشوة طبقا للمادة 25-1 من القانون المذكور أعلاه ومن ناحية أخرى فإنه لا عبء بالبائع الذي حمل الجاني على عرض الرشوة فقد يكون مشروعاً أو غير مشروع، كما يستوي الأمر أن كان الوعد بالمزية أو عرضها أو منحها مباشرة للموظف أو بصفة غير مباشرة عن طريق الوساطة. وللإشارة كان السلوك المادي في المادة 129 من قانون العقوبات الملغاة يتم إما بلجوء الفاعل إلى التعدي أو التهديد وهي وسائل ترهيبية الإجبار الموظف على أداء ما طلب منه، الهبات الهدايا أو غيرها من الميزات وهي وسائل ترغيبية وإما باستجابته الطلبات الموظف العمومي والتي يكون العرض منها علياً لو وعد أو أية منفعة أخرى مقابل حصول الرشاشي على المنفعة التي يرغبها.